عمل الاطفال.. ظاهرة سلبية ولّدتها الظروف الاستثنائية

نصف مليون طفل عراقي تضمهم الشوارع بدل البيوت

الدستور والقوانين تكفّل للطفل حقوقه ولكن من دون تطبيق

تشير الاحصائيات التي تصدرها بعض الجهات مثل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ووزارة التخطيط والتعاون الانمائي من خلال الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات الى وجود قرابة خمسة ملايين طفل يتيم بينهم نصف مليون طفل مشرد في الشوارع بينما تضم دور الدولة للايتام ما مجموعه (٤٥٩) يتيماً فقط.
وفي ذات الوقت يعتبر الاطفال من اكثر الشرائح في العراق تضرراً منذ عام ١٩٩٠ لما ألحقته العقوبات الاقتصادية بهم وتؤكد ذلك تقارير منظمة اليونسيف والمنظمات الدولية الاخرى والمنظمات المحلية الصادرة في السنوات الاخيرة والتي تشير الى ان الاطفال والنساء يشكلون ٢٠٪ من ضحايا الارهاب وترتفع نسبة الوفيات بينهم الى ٣٠٪ اضافة الى معاناتهم الفقر والعوز وعدم تأمين الاحتياجات التربوية والصحية لهم مع أضطرارهم للعمل باعداد كبيرة وفي مجالات شاقة احياناً سواء في الورش والمعامل او في الاسواق والشوارع حيث تنتشر اعداد كبيرة منهم.

عبد الرحمن عناد

اما المدرسة فهي تمثل عندهم حلماً جميلاً يتمنون ان يتحقق وان يعودوا الى صفوف المدارس ويلتقوا اصحابهم ويمارسوا حقهم الطبيعي في الدراسة واللعب ورفقة من هم باعمارهم ولكن بينهم وتحقيق هذا الحلم المشروع تقف الظروف الصعبة التي يمر بها العراق. والى جانب هؤلاء هناك اعداد كبيرة تعمل في الاسواق لبيع الاكياس وتأجير عربات الدفع او بيع الخضراوات والفواكه عند اصحاب الدكاكين والبسطيات، ومنهم من يعمل في جمع البقايا البلاستيكية والزجاجية كالعلب والقناني الفارغة ليبيعها آخر النهار الى اصحاب الورش والمعامل، ويدور قسم ثالث راجلاً او في عربة يجرها حيوان ليشتري من البيوت اكياس الطحين والاشياء المستهلكة، وكثيرون اخرون يعملون في مجالات قد لا تكون ضمن تصنيفات العمل، وهذا غير من امتهن التسول.

تقول الدكتورة آمال كاشف الغطاء رئيسة المؤسسة الاسلامية للمرأة والطفل ان كل خمس عائلات عراقية لديها طفل معوق لا يستطيع مواصلة الدراسة بعد الابتدائية بسبب عدم توفر الظروف النفسية له، وانه في ظل استمرار الاوضاع المأساوية للاطفال العراقيين ممثلة اوضاع الاطفال العراقيين سيتم طرحها امام مجلس النواب.

واعتبرت عبير الجلبي مسؤولة قسم دور الدولة للايواء في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ان الطفل العراقي لا يزال يعاني ضياع حقوقه اذا ما تمت مقارنته باقرانه من اطفال الدول المجاورة. وحقوق الطفل عندنا تضيع برغم ان العراق عضو فاعل في لائحة حقوق الطفل لسنة ١٩٨٩، وتتضمن هذه اللائحة اقراراً دوليا بحق الطفل في الراحة ووقت الفراغ، ومزاولة الالعاب وانشطة الانسجام المناسبة لسنه والمشاركة بحرية في الحياة الثقافية وفي الفنون، كما تنعى ايضا على ان تحترم الدول الاطراف حق الطفل في المشاركة الكاملة في الحياة الثقافية والفنية وتوفير كل الفرص المناسبة لعمره ونموه الفكري والنفسي وانه يحق للطفل الحصول على الحماية من الاستغلال الاقتصادي ومن اداء أي عمل يرجح ان يكون خطراً او ان يمثل اعاقة لتعليم الطفل او ان يكون ضارا بصحته او نموه البدني او العقلي او الروحي او المعنوي او الاجتماعي.

واذا استعرضنا الواقع العراقي سنرى ان الطفل يعاني الكثير مثل حرمانه الرعاية الصحية في المدرسة وحرمانه من اللعب مع اقرانه وحرمانه من التعبير عن رأيه وان عدداً غير قليل من الاطفال العراقيين يتعرضون للكثير من الممارسات اللااخلاقية، وقسم كبير منهم يضطر للعمل بمهن شاقة كما تقول الجلبي وهي مهن لا تناسب اعمارهم ومنهم ن نادرة نايف بشكل متشائم الى مستقبل الاسرة العراقية نتيجة للاوضاع المتفاوتة التي يعيشها الاطفال بسبب التهجير والعنف والفقر والتكافل الاسري لان من نتائج هذا حسب رأيها وصول عدد الاطفال الايتام والمشردين الى نحو اربعة ملايين ونصف المليون طفل اضافة الى وجود (٨٠٠) طفل في السجون العراقية والاميركية، واوضحت النائبة ان لجنة المرأة والطفل في مجلس النواب اقترحت قبل فترة مجموعة قوانين تخدم الطفل العراقي منها قانون صندوق اليتيم وصندوق الطفولة وهيئة رعاية الطفولة وان هذه القوانين التي نعتبرها حلولا مؤقتة لمعالجة عدم حصولها فانها تمثل مؤشرا سلبيا خطيراً عن واقع الطفولة في العراق حيث فندت وزارة العمل ما اشيع. حسب بيانها. عن بيع الاطفال وتهريبهم مبينة ان لديها مع الامم المتحدة ستراتيجية لاعادة الاطفال المشردين الى المدارس. وان هيئة رعاية الطفولة ستنظم مؤتمر الطفولة الرابع في بغداد خلال شهر آذار المقبل.

*مخاطر الشارع

ويسجل عدد من الاقتصاديين ملاحظاتهم العلمية بالقول ان عدم اعتماد الدولة على نظام تنموي يساعد على زيادة دخل الفرد ويساعد العوائل على تنشئة وتعليم ابنائها بصورة صحيحة سيساعد على استمرار اعتماد العوائل في توفير بعض متطلباتها على اطفالها عبر زجهم في سوق العمالة وان الشارع بما يحمله من مخاطر سيواجهها الطفل سرعان ما ستحوله الى منحرف او مجرم او ما شابه، وبذلك يفقد الاقتصاد العراقي مستقبل عضو اقتصادي قد يكون فاعلا في المجتمع وعلى الحكومة الاسراع بايجاد حلول للحد من عمالة الاطفال وذلك بتوفير فرص عمل للكبار ورفع مستواهم المعيشي.

من جانب آخر يقول الدكتور عبد اللطيف وادي (اختصاص علم النفس):

إن ظاهرة عمالة الاطفال تخلف نتائج عكسية على الطفل وصورته المستقبلية، فعندما يعمل الطفل وهو في سن مبكرة يكتسب عادات وتصرفات الشارع بما يحمله من اخطار اذ يتعلم السرقة والكذب والتجاوز على الاخرين بدون خوف وهي امراض تؤثر في بيئة المجتمع لذلك فهو يختلف عن الطفل الذي يتربى بين اهله ويواظب على دراسته التي تخلق منه انساناً صالحاً للمجتمع، ان عمالة الاطفال اهدار لاقتصاد البلد وضياع ابنائه.

وهذا ما يستوجب من وزارتي التربية والعمل والشؤون الاجتماعية ان تقوما بدورهما في تحديد اسباب عمالة الاطفال وايجاد حلول جذرية لها من اجل ان ينعم البلد برفاه اقتصادي متحضر.

اما الدكتور صبيح عبد المنعم (علم الاجتماع) فيؤكد ان المشكلة تكمن في انعدام التنمية من قبل الجهات الحكومية وعليها ان ترفع مستوى دخل المواطن وتجد حلولاً لمعالجة البطالة وتوفير مناخ مادي للاسرة يساعدها على تربية ورعاية اطفالها بالشكل الصحيح، اذ ان الاطفال يلجأون الى العمل من اجل توفير لقمة العيش لذويهم فغالبيتهم لا يجدون من يعيلهم ويوفر لهم ادنى متطلبات الحياة فيبدأون بالبحث عن عمل وفي أي مكان، وما يمر به اطفالنا اليوم يقع على عاتق الحكومة لانها تتحمل ما يدور في الشارع وتتجاهل قوانين عدة فاين هو القانون الذي يمنع الطفل من العمل وهو غير مكتمل النضج؟

٢٠٪ من ضحايا عمليات الإرهاب هم من الاطفال والنساء ونسبة وفياتهم ٣٠٪ ويعاني الاحياء الفقر والعسف.

*منظمة اليونسيف

وكان محمود الشيخ راضي وزير العمل قد اشار في احد لقاءاته مع منظمة اليونسيف الى بحث كيفية الارتقاء بالاعمال المجتمعية وضرورة تفعيل انشطة المنظمة الدولية لدعم الطفولة في العراق والبرنامج الاسري مؤكداً ضرورة الارتقاء بالمشاريع التي تهتم بالطفولة وتدريب الملاكات المتخصصة بالبحوث الاجتماعية لدورها في النهوض بواقع الاسرة والطفل في العراق والعمل على انشاء المشاريع الخاصة بالطفولة في المناطق الفقيرة بهدف تطويرها ورفع حالة السوء التي يعاني منها الاطفال وفتح مراكز لحماية الطفولة من خطر التشرد.

وتسعى هيئة رعاية الطفولة حسب ما تقول الدكتورة أمل كاظم مديرة مكتبها وبالتنسيق مع المنظمات الانسانية لتقديم وايصال ابسط الحقوق للاطفال وضمان حقوقهم التزاماً بالاتفاقية الخاصة بذلك.

وتشدد خلود محمد الخبيرة في دائرة الرعاية الاجتماعية على خطورة الوضع الحالي الذي يمر به العراق على حياة الطفل، والعمل على مواجهة ظاهرة عمل الاطفال بخطوات مدروسة مرتكزة على ارض الواقع حتى يتمكن الطفل من ممارسة حياته الطبيعية بعيداً عن مخاطر الشوارع والعمل المرهق.

وفي متابعتهم لظاهرة عمل الاطفال يدعو عدد من المتخصصين والمثقفين الى الافادة من تجارب الدول المتقدمة في رعايتها للاطفال كما يقول الدكتور شفيق مهدي مدير عام ثقافة الاطفال، ويؤكد الباحث التربوي سعد مطر اهمية اعادة تشكيل الهيئة العليا بالطفولة واستيعاب المتخصصين فيها. ويعتبر الكاتب جبار كاصد ان عمل الاطفال مخالف لابسط حقوق الانسان في الحياة، مثلما يشير التربوي فلاح القريشي الى ان اطفال العراق حرقوا المرحلة العمرية الاولى من حياتهم في العمل.

وضمن بحث وزارة العمل لخطة منظمة اليونسيف في العراق خلال لقاءات عدة تقرر اصدار التقرير الوطني الخاص بالطفولة وبرامج حماية الاطفال في الظروف الصعبة، ووقف حالات التسرب والتشرد والعمل والتسول واعادة نشاط مركز معالجة الطفل ودعم مشروع كفالة اليتيم وانشاء مركز لمكافحة عمل الاطفال ومعالجة اسوء اشكاله، وبحث برنامج الدمج الاسري للاطفال وتطوير عمل المراكز الصديقة للاطفال وبرنامج تاهيل الاطفال والمشاركة في جميع القرارات ذات العلاقة بمجال الطفولة.

*توصيات وتنفيذ

ركزت توصيات ومعالجات المتخصصين الاجتماعيين والاقتصاديين في مؤتمراتهم وندواتهم ودراساتهم وبحوثهم الميدانية على مجموعة من المتطلبات المتنوعة اهمها:

١. اجراء احصاء علمي ميداني لمعرفة اعداد الاطفال الذين يمارسون العمل في امكنة ثابتة او متحركة.
٢. تفعيل البنود والفقرات الخاصة بالاطفال في الدستور وفي بقية القوانين الصادرة سابقاً.
٣. تطوير انظمة الرعاية الاجتماعية للاسر وتقليل نسب البطالة بين الآباء القادرين على العمل.
٤. الحد من ظاهرة تسرب الاطفال من المدارس والزام اولياء الامور قانونياً بتسجيلهم.
٥. منع ارباب العمل من تشغيل الاطفال دون السن القانونية.
٦. تنسيق الجهود الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الاقليمية والدولية لمكافحة عمل الاطفال.
٧. توفير الرعاية الصحية والاجتماعية والتربوية للاطفال وتشكيل مؤسسة خدمية تهتم بحاجاتهم.
٨. تنشيط عمل قسم مكافحة الاطفال في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية الذي تأسس عام ٢٠٠٤.
٩. تصعيد دور الاعلام بمختلف وسائله في طرح قضايا الطفولة ومنها العمل وتقديم كل ما يسهم في معالجتها.
١٠. اعادة تشكيل الهيئة الخاصة بالطفولة من خلال استيعاب المتخصصين ورفدها بكل مقومات العمل المستمر. ١١. زيادة البحوث الميدانية والدراسات العلمية ومنها اطاريح الدراسات العليا التي تخصص لبحث ظاهرة عمل الاطفال وكيفية معالجتها.
١٢. الافادة من تجارب الدول الاخرى في رعايتها للاطفال وفي مقدمتها البرازيل التي استطاعت خفض اعداد الاطفال العاملين بنسبة ١٦٪. ١٣. رصد المبالغ اللازمة لوضع المعالجات موضع التطبيق العلمي حتى يكون لنتائجها الفوائد المرجوة وهنا يظهر دور التخصيصات المطلوبة في موازنة عام ٢٠٠٨ للشؤون الاجتماعية.
١٤. ان تحسن الوضع الامني ثم الاقتصادي سيكون من دون شك من العوامل الاساسية في إيقاف ظاهرة عمل الاطفال وعودتهم الى حياتهم الطبيعية.

أطفال العراق أكثر الشرائح الاجتماعية تضرراً منذ عام ١٩٩٠ بسبب العقوبات الاقتصادية والحروب الكارثية.

*اهتمام سماوي ووضعي

وكان القرآن الكريم يجسد الاهتمام الآلهي بالاطفال حيث يرد في سورة الاسراء (ولا تقتلوا اولادكم خشية املاق نحن نرزقهم وإياكم ان قتلهم كان خطئاً كبيراً) وفي الانعام (ولا تقتلوا اولادكم من املاق نحن نرزقكم وإياهم). وقال النبي الكريم (ص) : (من كان له صبي فليتصاب له) ويروى انه (ص) كان افكه الناس مع الصبي وإنه كان يسلم على الصبيان.

واقرت الامم المتحدة (اتفاقية حقوق الطفل) التي تنص على ان الطفل لكي ينشأ في بيئة عائلية وجو من السعادة والمحبة والتفاهم وتترعرع شخصيته ينبغي ان يعد اعداداً كاملاً ويتربى بروح المثل العليا المعلنة في ميثاق الامم المتحدة وخصوصاً بروح السلم والكرامة والتسامح والحرية والمساواة والاخاء. وعرفت الطفل في مادتها الاولى بانه كل انسان لم يتجاوز الثامنة عشرة. واكدت في فقرتها الثالثة ان على الدول الموقعة على الاتفاقية اتخاذ جميع التدابير المناسبة لتكفل للطفل الحماية من جميع اشكال التمييز او العقاب القائمة على اساس مركز والدي الطفل او الاوصياء عليه او اعضاء الاسرة. وكانت منظمة العمل الدولية قد أشرت في تقريرها لعام ٢٠٠٦ وجود (٢١٨) مليون طفل يعملون في بلادهم.

وكفل الدستور العراقي حقوق الاطفال وجاء في المادة (٢٩) من الباب الثاني: ثالثا: يحظر الاستغلال الاقتصادي للاطفال بصورة كافة وتتخذ الدولة الاجراءات الكفيلة بحمايتهم، رابعاً: تمنع اشكال العنف والتعسف في الاسرة والمدرسة والمجتمع، وجاء في المادة (٣٠) اولاً: تكفل الدولة للفرد والاسرة وبخاصة الطفل والمرأة الضمان الاجتماعي والصحي والمقومات الاساسية للعيش في حياة كريمة تؤمن لهم الدخل المناسب والسكن الملائم.

*أطفال الشوارع

وقبل اكثر من عشرة اعوام كانت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية وبعد بحث ميداني قد اعدت تقريراً اكدت فيه وجود اكثر من (٢٥٠) الف اطلقت عليهم تسمية (اطفال الشوارع)، ولا شك وكما هو واضح ان هذا الرقم قد تضاعف مرات عدة وشخصت ظاهرة عمل الاطفال باعداد كبيرة بعد ان ينقطعوا عن الدراسة مما زاد في حالات التسرب من المدارس كما لوحظ ان اعداد الاطفال العاملين يتزايد بحلول العطلة الصيفية فيما اوضحت دراسة اجتماعية نشرت مؤخراً ان قرابة (١٥٪) من اطفال العراق مشردون حالياً في الشوارع واغلبهم يعمل في مجالات مختلفة، كما شخص ان نسبة كبيرة منهم يعملون في قطاعات لا تناسب أعمارهم وقدراتهم البدنية كما في ورش الحدادة وتصليح السيارات والبناء ويفضل اصحاب هذه الاعمال الاطفال لانهم يتقاضون اجوراً اقل من الكبار ويعملون لوقت اطول مع سهولة السيطرة عليهم وقلة مشاكلهم.

يعمل الطفل سمير محمود في التقاطعات المرورية ليبيع المناديل الورقية على اصحاب السيارات عند توقفها في الاشارات الضوئية، ويقول ان عمره (١٤) عاماً ترك الدراسة لانه يتيم واضطر للعمل مع اخوته لتأمين مورد رزق يسد نفقات المعيشة وايجار البيت وما الى ذلك. في حين يعمل ماجد احمد (١٦) عاما في بيع الصحف دائراً في الشوارع ذاكراً ان لا وقت لديه لينتظم في الدراسة، وتقول مجموعة اطفال تتراوح اعمارهم بين (١٢-١٧) عاما وتعمل في ورش الحدادة والكهرباء في شارع الشيخ عمر المعروف لتصليح السيارات انهم امضوا عدة سنوات في هذا العمل الشاق لكي يستطيعوا الحصول على مداخيل تكفي متطلبات عوائلهم، بسوء الرعاية الصحية والفقر واعمال العنف أتوقع ان ينشأ جيل يحمل الكثير من التمرد والعنف.

*نظرة تشاؤمية

وتوضح انه بحكم هذا الوضع طرأ تغيير كبير على حياة الاطفال اجبر الكثير منهم على ترك مدرسته واصدقائه واللجوء الى العمل مما اثر على نفسيته. وانتقدت د. آمال عدم وجود رعاية حكومية للاطفال مع تزايد اعدادهم نتيجة اعمال العنف في البلاد، مطالبة بتشريع قوانين تخدم الاطفال المعوقين والمشردين ولا بد من تشريع قوانين حمي وتحدد عمالة الاطفال. بينما تنظر نائبة في مجلس النواب هي

مؤشرات خطيرة وأرقام مخيفة ترسم ملامح ظاهرة عمل الاطفال

*مؤشرات خطيرة

اضافة الى ما تقدم ذكره من مؤشرات سلبية فهناك غيرها كما في تصريح ممثل اليونسيف في العراق روجر رايت الذي يقول فيه ان حياة ملايين الاطفال ما زالت مهددة بسبب العنف وسوء التغذية وقلة المياه الصالحة للشرب.

ان اطفال العراق اكثر اطفال العالم عرضة للاذى وتصعب حماية حقوقهم في نيل طفولة آمنة وينشأون خارج نطاق جهود التنمية وغالباً ما يكونون غير مرئيين في النقاشات والتشريعات العامة في البلاد وحتى في الاحصائيات والتقارير الاخبارية.

ويشير عماد هادي مدير منظمة اصوات الطفولة الى وجود (١١) الف طفل مدمن على المخدرات في بغداد وحدها، وكثير ممن يعنيهم الامر ربما لا يعرفون بذلك كما ان لا احد يصدق بان اطفال العراق باتوا فريسة للاغتصاب اذ تعرضت عشرات من الفتيات في سن الثانية عشرة الى التحرش الجنسي مؤكدا رصد منظمته لاماكن في بغداد والمحافظات تستخدم لهذا الغرض. وذكرت مصادر وزارة الداخلية ان منطقة البتاويين وحدها تضم اكثر من الف طفل مدمن على المخدرات.

وأسوء ما في الامر هو التقرير الذي عرضه التلفزيون السويدي واعده صحفيان سويديان متخفيان في سيارة قديمة عن سوق لبيع الاطفال في وسط بغداد بالصوت والصورة وعرض عملية بيع فتاة عراقية اسمها زهراء وبعمر اربع سنوات بيعت بمبلغ (٥٠٠) دولار ونفت وزارة حقوق الانسان علمها بذلك وعدم ورود معلومات حتى الان بشأن وجود سوق لبيع الاطفال في بغداد وشاركت جهات حكومية اخرى في نفي هذه الحالات ولكنها في حال حصولها او يضطر للتسول نتيجة الفقر والظروف الصعبة المحيطة به.

*مخاطر متنوعة

ويذكر اخصائيو الطب والصحة العامة والنفسية ان عمل الاطفال يسبب لهم الكثير من الامراض منها الجلدية بسبب التنقل في اماكن ملوثة كاكوام النفايات وتعرضهم الى ضربات الشمس كما انهم يعانون من الضعف الشديد والجفاف بسبب سوء التغذية والسير لمسافات طويلة، واصابة معظمهم بامراض نفسية وبعضهم يتعرض الى الانحراف واستعداد اكثرهم لارتكاب الجرائم بسبب الشعور بالدونية وعدم المساواة وكذلك امراض اجتماعية كتخلفهم عن الزواج وعدم استعدادهم لبناء أسرة.

ان ما تقدم ذكره من مخاطر تربوية ونفسية واجتماعية وصحية لا تتناسب مع ما كفله الدستور من حقوق للاطفال حيث جاء في المادة (٩٢) من الباب الثاني في الفقرة ثالثاً: يحظر الاستغلال الاقتصادي للاطفال بصوره كافة وتتخذ الدولة الاجراءات الكفيلة بحمايتهم وجاء في الفقرة رابعاً: تمنع اشكال العنف والتعسف في الاسرة والمدرسة والمجتمع وجاء في الفقرة (٣٠) اولاً: تكفل الدولة للفرد والاسرة وبخاصة للطفل والمرأة الضمان الاجتماعي والصحي والمقومات الاساسية للعيش في حياة كريمة تؤمن لهم الدخل المناسب والسكن الملائم.

واضافة الى الدستور فان القانون رقم (٧١) لسنة ١٩٦٠ نص على عدم جواز تشغيل الاحداث الذين تقل اعمارهم عن (١٥) سنة في المؤسسات الصناعية العامة والخاصة وكذلك قانون رعاية الاحداث رقم (٧٦) لسنة ١٩٨٣ وقانون رعاية القاصرين رقم (٨٧) لسنة ١٩٨٠ وما ورد في قانون الاحوال الشخصية رقم (٧٨) لسنة ١٩٥٩ بخصوص الطفل.

وللتعرف عملياً على ظاهرة عمل الاطفال قامت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بمسح ميداني للمناطق الصناعية المختلفة في بغداد بشأن عمالة الاطفال لمن هم دون سن الثامنة عشرة وخرجت بنتائج ايجابية كما ذكر وانها بصدد اصدار توصيات خاصة لمعالجة هذه الظاهرة السلبية.